مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

كيف أوجد أوباما فراغاً في الشرق الأوسط؟

كيفية هزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية": الأسباب الداعية لإرسال قوات برية أمريكية*

على الولايات المتحدة إرسال قوات برية للقضاء على تنظيم "الدولة الإسلامية"

السنة الرابعة

العدد ((١٤٤))

الاثنين : ٢٩ / ٢ / ٢٠١٦

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- خيارات واشنطن في التدخل البري ضد "داعش" | ٣

مقالات استراتيجية

- كيف أوجد أوباما فراغاً في الشرق الأوسط؟ | ٤
- كيفية هزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية": الأسباب الداعية لإرسال قوات برية أمريكية | ٩
- على الولايات المتحدة إرسال قوات برية للقضاء على تنظيم "الدولة الإسلامية" | ١٥

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

أ.م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي العيساوي

م.م. حوراء رشيد مهدي

هبة عباس محمد علي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

آيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [١٤٤]

خيارات واشنطن في التدخل البري ضد "داعش"

عندما تكون الحرب هي السبيل الوحيد للظفر بالسلام وتحقيق المصالح العليا للدول، فعلى القيادات السياسية أن تتخلى عن ترددها، وتتحمل ضريبتها من المال والرجال، فالقيادة الخائفة لا ترهب أعداءها، ولا تحسم مواقفها، وهذا ما يجب أن تتصف به الإدارة الأمريكية الحالية في التعامل مع ملف الإرهاب في العراق وسوريا. عزيزي القارئ الكريم، في هذا العدد من إصدار (العراق في مراكز الأبحاث العالمية)، ستطلع على ثلاثة مقالات مهمة مرتبطة بملف الإرهاب في الشرق الأوسط:

المقال الأول: (**كيف أوجد أوباما فراغا في الشرق الأوسط؟**)، للكاتب (**دينيس روس**)، ونشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، وينتقد كاتبه سياسة أوباما في إدارة ملف الأزمة السورية؛ لأنها كانت دوما مترددة عن التصرف في الوقت المناسب، مما أحدث فراغا تم ملؤه من قبل أطراف إقليمية وتنظيمات إرهابية متعددة، وما لم تتصرف واشنطن بسرعة، فإن الوضع سيخرج عن السيطرة بشكل أكبر. ويخلص الكاتب في مقاله إلى أن على واشنطن أن تحدد لنفسها مبادئ توجيهية توضح فيها أن تجاربها المستقاة من تورطها في مناطق مثل العراق وفيتنام لن تمنعها من التصرف عندما تكون مصالحها ومصالح حلفائها على المحك؛ من أجل أن يفهم خصومها الدوليون والإقليميون الحدود المسموح بها لحركتهم.

المقال الثاني: (**كيفية هزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية": الأسباب الداعية لإرسال قوات برية أمريكية**)، للكاتب (**جيمس جيفري**)، ونشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، ويذهب السيد جيفري في مقاله إلى تحليل استراتيجية أوباما الدولية، فيبدو الرئيس الأمريكي أقل تفاؤلا في نظرته إلى تطورات الأحداث الدولية، وفيما يتعلق بحملته لمكافحة إرهاب "داعش"، يبدو أنه في الوقت الذي يشدد أقطاب البيت الأبيض على تدمير هذا التنظيم الإرهابي فإنهم ما زالوا بعيدين عن تحقيق هذا الهدف ما لم يتخذوا قرارا بإرسال قوة برية أمريكية تعمل على الأرض، وتستطيع هزيمته في عقر داره، ولا خيار آخر أمام واشنطن، فالحرب مع "داعش" ليست حربا اختيارية يمكن لواشنطن تجنبها أو خوضها، بل هي حرب ضرورية لا بد من خوضها وتحمل أعبائها بحسب الكاتب.

المقال الثالث: (**على الولايات المتحدة إرسال قوات برية للقضاء على تنظيم "الدولة الإسلامية"**)، كتبه أيضا السيد (**جيمس جيفري**)، ونشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، وكرر فيه الأفكار نفسها التي تحدث عنها في مقاله السابق، فكان مما قاله: "بعد مرور ما يقرب من ١٨ شهرا على بدء إدارة أوباما باتخاذ أنصاف الحلول، من الواضح أنه لن تتم هزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية" في غياب قوات برية متنقلة من الدرجة الأولى تكون مترابطة مع قوة جوية ساحقة"، وهو هنا يقصد القوات البرية الأمريكية، ويدعو الإدارة الأمريكية إلى التخلي عن شعار "عدم وجود حل عسكري لأي شيء"، وتحمل أية تكلفة مادية وبشرية تقتضيها محاربة التنظيمات الإرهابية.

العدد [١٤٤]

كيف أوجد أوباما فراغاً في الشرق الأوسط؟

دينيس روس: مستشار وزميل "وليام ديفيدسون" المميز في معهد واشنطن
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

عرض ومراجعة: م. م. ميثاق مناحي العيساوي

الأرجح إن المنافسة السعودية - الإيرانية لن تتصاعد لتصل إلى صراع مباشر، ولكنها ستدفع الطرفين إلى النظر إلى الحروب الجارية بالوكالة كحروب لا ربح فيها ولا خسارة.

قلةٌ من القضايا طرحت أمام الرئيس أوباما معضلةً أصعب من المعضلة السورية. فقد أتيحت للرئيس على مدى الأعوام الخمسة تقريباً للحرب السورية الداخلية عدة خيارات حول طريقة الرد الأمريكية، ولكنه آثر في كل مرة الاكتفاء بالحد الأدنى. فمنذ البداية، حين ردّ الرئيس بشار الأسد على دعوات الإصلاح بالقسوة والتشدد لتتحول بذلك التظاهرات السلمية إلى انتفاضة، كان التلافي هو الرد الغريزي الأول للرئيس أوباما، إذ إنه نظر إلى سوريا ورأى فيها سبيلاً للتورط في صراع متواصل آخر في الشرق الأوسط، حيث سيكون تورط الولايات المتحدة مكلفاً ولا يوصل إلى شيء لا بل قد يزيد الطين بلّة. وقد كان له سؤالٌ واحد في جميع الاجتماعات تقريباً التي انعقدت حول سوريا وطرحت فيها عليه الخيارات الممكنة للتأثير على الحرب الأهلية السورية، ألا وهو: "أخبروني ما سيؤول إليه في النهاية هذا الخيار؟".

والرئيس محقٌّ حتماً في سؤاله هذا، لكنه أغفل طرح السؤال الملازم له، وهو: أخبروني ما سيحدث إذا لم نتصرف؟. لو أنه عرف أن الامتناع عن التصرف سيوجد فراغاً تقع فيه كارثة إنسانية وأزمة لجوء مروعة وحرب بالوكالة متفاقمة ويتنامى فيه تنظيم "الدولة الإسلامية "داعش") في العراق وسوريا، لربما كانت ردوده تختلف. مع ذلك، كان من الصعب عليه طرح ذاك السؤال؛ لأنه حين نظر إلى سوريا رأى فيها العراق.

وليس ذلك بالمستغرب منه؛ نظراً للتبعات المؤلمة التي خلّفتها الحرب في العراق. فالعراق بنظره خطأ فادح. وقد ترشح ضد هذا المسار، وانتُخب ليخرج الولايات المتحدة من حروب الشرق الأوسط لا ليدخلها فيها. ولكن، هل حالة سوريا هي نفسها حالة العراق؟. بصفتي شخصاً اعتقَدَ (خطأ) أن صدام حسين كان يملك أسلحة دمار شامل، ارتكبتُ

خطأ دعم الحرب العراقية. ويفترض حتماً بمناصري الحرب الآخرين أن يكونوا مستعدين للاعتراف الآن بأنه كان من الخاطئ السعي إلى تغيير النظام بدون استيعاب الفراغ الذي قد تحدثه الولايات المتحدة بفعل هذا التغيير، وكان من الخاطئ الدخول في حرب بدون خطة جدية ومدروسة بعناية لما يلزم من أجل إحداث انتقال معقول، بما يتضمنه ذلك من قوات برية لازمة على الأرض - من الجيش والشرطة ككل - لضمان الأمن وسبل إرساء الحكم؛ وكان من الخاطئ أن تتولى الولايات المتحدة إدارة العراق وتصبح رمزاً للاحتلال عوضاً عن تكليف الأمم المتحدة بمهام الإدارة الانتقالية؛

وكان من الخاطئ الدخول في الحرب بدون التفكير ملياً بعواقب إطلاق العنان للصراع الشيعي - السني، هذا الصراع الذي قد لا ينحصر بالعراق فقط.

ولكن لطالما كانت مسألة سوريا مختلفة. فهي ليست عبارة عن اجتياح أمريكي لدولة ما، إنما هي انتفاضة داخلية ضد قائد مستبد. وقد عمد الأسد إلى جعلها صراعاً طائفياً معتقداً أنه لن يتخطاها إلا إذا اعتبر العلويين وغيرهم من الأقليات أن بقاءهم من بقاء الأسد. ولكنها سرعان ما تحولت بعد ذلك إلى حرب بالوكالة تقف فيها المملكة العربية السعودية وتركيا إلى حد كبير ضد إيران. ولم يحدث الفراغ بسبب قيام الولايات المتحدة باستبدال نظام الأسد، بل بسبب ترددها في فعل ما هو أكثر من التصريحات. وإذا بهذا الفراغ يُملأ من قبل أطراف أخرى، هي إيران و"حزب الله" والمليشيات الأخرى العاملة بوكالة إيرانية من جهة، والمملكة العربية السعودية وتركيا وقطر من جهة أخرى، فضلا عن تنظيم "الدولة الإسلامية". وما لم تتخذ الولايات المتحدة الآن خطوات إضافية لسد هذا الفراغ، سيخرج الوضع عن السيطرة بشكل أكبر.

والواقع، إن الفراغ الحاصل في سوريا قد تفاقم من عدة نواحٍ بسبب الإحساس بتقلص دور الولايات المتحدة في المنطقة، مما أوجد فراغاً أكبر فتح المجال أمام نشوء المنافسة المتزايدة بين إيران والسعودية. إذ اعتبر الإيرانيون أن الولايات المتحدة لا تشكل خطراً يذكر عليهم فيما رفعوا درجة أعمالهم القائمة على مذهب الفعّالية في المنطقة ومنحوا "فيلق القدس" - الذراع العملياتي للحرس الثوري الإيراني خارج إيران - دوراً أبرز في الصراعين السوري والعراقي. وبالفعل فإن قائد "فيلق القدس" قاسم سليماني، الذي كان في السابق شخصية غامضة، بات اليوم شخصاً ذا حضور علني كبير، حيث يظهر أحياناً في الميدان خلال المعارك الدائرة في تكريت العراقية والقصير السورية وغيرها من المناطق

في كلا البلدين. أما السعوديون، فقد وجدوا في الاتفاق النووي والتدخل الإيراني الأوسع في المنطقة مبرراً للفكرة التي يملكونها بأن إدارة أوباما ليست جاهزة لفرض أي حدود فعلية على إيران، أو التصرف على أساس خطوطها الحمراء. بالنتيجة، قررت السعودية رسم خطوطها الخاصة، وهذا ما فعلته في اليمن، مع العلم بأنه سيكون صعباً عليها على الأرجح أن تخرج نفسها من هذا الوضع. لعل السعودية قامت بإعدام رجل الدين الشيعي نمر النمر لأسباب محلية، وخصوصاً بالنظر إلى عدد العناصر السنّية التابعة لتنظيم "القاعدة" الذين أعدموا في الوقت نفسه، لكن السعودية كانت تعلم أن إيران ستأتيها بالرد، فهذه الأخيرة كانت قد توعدت السعوديين بالعقاب إذا ما أقدموا على إعدامه.

والأرجح إن المنافسة السعودية - الإيرانية لن تتصاعد لتصل إلى صراع مباشر، ولكنها ستدفع الطرفين إلى النظر إلى الحروب الجارية بالوكالة كحروب لا ربح فيها ولا خسارة. وبالتأكيد سيكون من الصعب على كليهما القبول بالتراجع في سوريا، ما سيعقّد الآمال التي تعقدها الإدارة الأمريكية باستخدام المساعي الدبلوماسية في فيينا من أجل "إرساء السلام والأمن في سوريا" على حدّ تعبيرها. وحتى لو لم يكن الانقسام المتعاظم بين السعودية وإيران موجوداً، لما كانت حظوظ مساعي فيينا كبيرة، وهي على أي حال تعتمد اعتماداً أكبر على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: فهو القادر على إرغام نظام الأسد على الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار، وإيقاف البراميل المتفجرة، والسماح بإنشاء ممرات إنسانية لإيصال الغذاء والدواء إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة من غير تنظيم "داعش". في هذه الظروف فقط سيكون بالإمكان دفع السعوديين والأتراك وغيرهم ممن يدعمون المعارضة إلى إقناع قوات الثوار بتطبيق اتفاق وقف إطلاق النار، وهو الشرط الأساس لتحقيق أي إنجاز من خلال مباحثات فيينا، وعنصر جوهري في استراتيجية أوباما للقضاء على "داعش". في الواقع، في غياب أي اتفاق فعلي لوقف إطلاق النار بين نظام الأسد وقوات المعارضة من غير "داعش" في سوريا، لن تنضمّ الدول والعشائر السنية فعلياً إلى الحرب ضد "داعش". (ليس لأي سبب آخر سوى أن يظهروا أن الهجوم ضد السنة في سوريا قد توقف وأنهم نجحوا في حمايتهم).

وفي حين يرى الرئيس أوباما سوريا كمأزق، لا يشاركه بوتين حالياً النظرة نفسها، إذ ما يزال يعتقد أن تحقيق مآربه في الحرب أهم من ضمان نجاح مباحثات فيينا في هذه المرحلة. علاوةً على ذلك، بينما يعد الرئيس الأمريكي

أن بوتين لن يرغب في تكرار أخطاء أفغانستان وأنه سيتبيّن في مرحلة ما الحاجة إلى إخراج روسيا من سوريا، لا يبدي بوتين ما يدل على أن قراءته للتدخل الروسي في أفغانستان تشكل أي رادع أمامه، ربما لأنه يعلم أنه لا ينوي نشر قوة برية كبيرة على النحو نفسه، وربما أيضاً لأنه يعتقد أن الولايات المتحدة لن تكبّده تكاليف أكبر بكل بساطة. وصحيحٌ أن التاريخ قد يكون حافزاً له، لكن ما يحرك بوتين هو حاجته للتعويض عن مدة الضعف الروسي والتفوق الأمريكي، فهو يريد أن يثبت أن روسيا قوة عظمى وكلمتها مسموعة في الأحداث. من هنا يرى في تقلص الدور الأمريكي والفراغ الناتج عن ذلك فرصةً لإعادة تأكيد النفوذ الروسي في الشرق الأوسط.

بالنسبة للرئيس أوباما، ما تزال التجربة العراقية تلقي بظلالها على حساباته. فهو شأنه شأن الرؤساء الذين سبقوه، يسترشد بقراءته للحالات المشابهة. ولا عيب في ذلك بتاتاً، شرط أن يكون التشابه صائباً.

فالرؤساء ومستشاروهم يستعينون بالتشابهات لصياغة الأحكام، خصوصاً حين يواجهون خيارات صعبة تستلزم التدخل. بالنسبة للرئيس ليندون جونسون، كانت "ميونيخ" هي الحالة المشابهة التي قادته بشكل كارثي في فيتنام: فإذا لم تضع الولايات المتحدة حدّاً للشيوعيين هناك - إذا "استعطفتهم" هناك - لكانت ستواجه تهديداً أكبر وأخطر في ما بعد. في العالم الثنائي القطبين الذي كان سائداً خلال الحرب الباردة، كانت حالة "ميونيخ" قوية وأعمت أبصار الرئيس جونسون ومَن حوله عن حقيقة أن الشيوعية ليست موحدة، وأن السوفيتيين والصينيين كانوا خصوماً، وأن الحرب في فيتنام كانت حرباً قومية. حتى الرئيس جورج هـ. و. بوش استرشد بهذا المرجع التاريخي حين ردّ على صدام حسين عام ١٩٩٠. وبالفعل سمعتُه يستخدم تشبيه "ميونيخ" خلال اجتماعات المكتب البيضاوي فيما كانت الولايات المتحدة تعبّئ العالم ضد الزعيم العراقي بعد احتلاله الكويت. فقد اعتبر بوش الأب أنه لا يمكن للولايات المتحدة السكوت عن مثل ذلك الاعتداء خوفاً من أن يحل قانون الغاب محل آماله بنظام عالمي جديد في أعقاب الحرب الباردة. ولعل الرئيس بوش استعان بهذا التشبيه، لكنه وضع كذلك هدفاً محدداً وواضحاً هو دحر الاعتداء على الكويت وعدم التسبب بتغيير النظام في العراق. وقد كانت الأساليب المتبعة مطابقة للهدف المعلن.

لا مهرب من استعمال التشابهات، ولكن يجب على هذه التشابهات أن تجسّد دروساً حقيقية. والحقيقة هي أن واشنطن لم تجرِ في أي مناقشة جدية في الولايات المتحدة حول الدروس المستقاة من الحرب العراقية. فمنتقدو الحرب لم يقرّوا يوماً بوجود ما يدعو للنقاش، لا بل اعتبروا أن مناصري تلك الحرب كانوا مضللين في الأساس. أما مؤيدو الحرب فكانوا منهمكين بالدفاع عن موقفهم إلى حد أنهم ترددوا في الإقرار بما أخطأوا به وكيف كان يمكن التصرف بشكل مغاير.

لابد لتجربة الفشل العراقي أن تخفف من رغبات الولايات المتحدة وآمالها، إنما لا يجدر بها الإفراط في استخلاص الدروس من الحرب وإساءة تطبيقها. فليست جميع النزاعات في الشرق الأوسط نسخة عن العراق، ولا ينبغي أن تنحصر خيارات الرد لدى واشنطن إما بالامتناع عن التصرف أو بنشر أعداد هائلة من الجنود على الأرض.

قد لا يسهل إيجاد الحل الوسط، حيث لا تفرط الولايات المتحدة في التدخل كما حصل في العراق ولا تحدّ من تدخلاتها ما دون اللزوم كما هي الحال في سوريا، ولكن إلى حين إقامة نقاش جدي حول العراق (وسوريا بالقدر ذاته من الأهمية) والتفكير في ما يجب تعلّمه من هذه الصراعات، ستظل واشنطن تتخبط وتستخدم التشابهات المغلوطة وتصدر الأحكام الخاطئة. من هنا، قد يفيدها وضع مبادئ توجيهية للتدابير العسكرية التي قد تكون مستعدة لاتخاذها، على غرار الاستعداد لنشر قوات على الأرض، بما في ذلك نشر فرق الاستطلاع لتوجيه الضربات الجوية، وإدخال القوات في صفوف الشركاء المحليين، ربما وصولاً إلى مستوى الكتائب، فضلاً عن استخدام عناصر العمليات الخاصة في الغارات القائمة على مبدأ الهجوم والانسحاب المتتاليين، فهذه الأمور قد تساعد الولايات المتحدة في إدارة تدخلها مع تفادي خطر تدهور الوضع الذي يخشاه الرئيس الأمريكي.

وبالطبع لا بد من أن تنطلق هذه المبادئ التوجيهية من أسئلة صعبة يجب أن تطرحها الولايات المتحدة أولاً في كل حالة عن رهاناتها وعمّا إذا كان يجدر بها التصرف أم لا، وبأي أشكال تتصرف. من الواضح أنه من الأفضل لا بل من الضروري أن يتحمل شركاء واشنطن المحليون مسؤولية كبرى في صراعات الشرق الأوسط، والرئيس أوباما محقٌّ في هذا الصدد. لكن يجدر بالولايات المتحدة أيضاً أن تعلم العوامل التي تولدت منها هذه الصراعات: من قد يقاتل فعلياً، وأين، وما هي حوافزهم، وما الذي قد يحتاجونه من واشنطن، وما إذا كانوا يعتقدون أن الولايات المتحدة ستقف إلى جانبهم، وما إذا كان لها أو لغيرها تأثيرٌ عليهم؟. في كل حالة، يجب على واشنطن تقييم نطاق الخيارات العسكرية المتاحة أمامها. عليها أن تحذر ممّا يسميه البنتاغون "تمادي المهمة إلى ما بعد أهدافها الأصلية"، وهو أمر يمكن أن تتجنبه الولايات المتحدة بدرجة أكبر إذا حذت حذو جورج و. بوش وحددت أهدافها بشكل واضح منذ البداية وحرصت على انسجامها مع الأساليب التي هي مستعدة لاستخدامها.

في زمنٍ يسود فيه إجماعٌ عام على الحاجة إلى مكافحة "داعش" إنما يغيب فيه الإجماع حول كيفية مكافحته، تشكّل التبعات العراقية ودروسها المشكلة الجلية التي تتحاشاها الولايات المتحدة. لذلك فإن مواجهتها وإقامة نقاش مفتوح حولها - ولا سيما في عام الانتخابات - قد يمثلان عنصراً ضرورياً من العناصر اللازمة لوضع استراتيجية مجدية، لا بل قد يكونان أيضاً جوهريين لكي تُبين واشنطن للأطراف داخل المنطقة وخارجها أن تبعاتها لن تمنعها بعد اليوم.

رابط المقال: http://goo.gl/Ltolpu

العدد [١٤٤]

كيفية هزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية": الأسباب الداعية لإرسال قوات برية أمريكية*

جيمس جيفري: زميل متميز في زمالة "فيليب سولوندز" في معهد واشنطن، وسفير الولايات المتحدة السابق في العراق وتركيا
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦

عرض ومراجعة: مركز الدراسات الاستراتيجية

عادة ما يكون الرئيس الأمريكي باراك أوباما متفائلاً جداً حول مستقبل النظام العالمي الليبرالي، ولكنه وصف بأسى التحديات التي تواجه هذا النظام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ قائلاً: "قد تسحبنا التيارات الخطرة من جديد نحو عالم أكثر ظلاماً وفوضوية". إن تهديد تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، الذي يُعرف اختصاراً بـ "داعش" أو "الدولة الإسلامية" ليس سوى تياراً من تلك التيارات، ولكنه بالتأكيد أكثر التهديدات مباشرة، وهو عبارة عن دولة زائفة تتمتع بجيشها الخاص، وتحصل على التمويل، وتتمتع بأيديولوجيا تجذب الأشخاص للالتحاق بها على أساس الدين، فضلاً عن القدرة على تنفيذ الهجمات الإرهابية الجماعية، أو إلهامها، في أي مكان. إلى جانب ذلك، فهي تفلس الدول الإقليمية التي تحاول التعامل معها وتوفر الذريعة لتدخل إقليمي روسي مزعزع للاستقرار ومحور يعزز دمشق وطهران.

وقد أكد مسؤولون أمريكيون - بدءاً من الرئيس أوباما - مراراً وتكراراً، أن مهمة الولايات المتحدة لا تتجلى في احتواء تنظيم "الدولة الإسلامية" ولكن في "هزيمته" و"تدميره". في هذا الإطار، صرح وزير الدفاع الأمريكي آشتون كارتر مرتين قائلاً: إننا "في حالة حرب" مع تنظيم "داعش". ونظراً إلى مقدرة التنظيم على إلحاق الأضرار بالطرف الآخر، فإن هذه السياسة سياسة حكيمة. لكن بعد مرور ١٨ شهراً على إرسال أولى القوات الأمريكية إلى العراق لمواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية", لم تنجح هذه القوات في القضاء على التنظيم أو حتى في احتوائه، وفق ما ورد مؤخراً عن كارتر ورئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية جوزيف دانفورد.

والأكثر إلفاتاً للنظر، هو أنه يمكن القول إن الولايات المتحدة تتمتع بالوسائل اللازمة لتدمير التنظيم من خلال سياستها الحالية القائمة

* نُشر هذا المقال في الأصل على موقع "فورين آفيرز".

على الدعم الجوي وبرامج التدريب والتجهيز التي تهدف إلى بناء حلفاء محليين، فضلاً عن ضربات القوات الخاصة، ولكن (هذا كله لن ينجح) إلا إذا رافقت ذلك بعض القوات البرية الأمريكية على الأقل. ومع ذلك، تمسكت الإدارة الأمريكية برفضها إرسال قوات برية للمشاركة في النزاع، حتى في الوقت الذي تستثمر فيه بتردد أنواعاً أخرى من القوة العسكرية، بما في ذلك مستشاري القوات الخاصة الأقرب إلى الجبهة، وفرق الإغارة من القوات الخاصة، والطائرات المروحية الهجومية من طراز "أباتشي"، وطائرات "إيه سي ١٣" المسلحة التي استهدفت أسطول شاحنات النفط التابع لتنظيم "داعش". وفي خطابه إلى الأمة الذي ألقاه في ٦ كانون الأول/ديسمبر، قدم أوباما السبب التالي لمنع القوات البرية من التدخل: إن استخدامها سيؤدي إلى "حرب برية طويلة ومكلفة". وتابع قائلاً، "إذا احتلينا أراض أجنبية، (فسيكون) بإمكان تنظيم "الدولة الإسلامية" الاستمرار في التمرد لسنوات، مما سيسفر عن مقتل الآلاف من جنودنا، وعن استنزاف مواردنا". وفي قوله هذا، كان يشير إلى حرب الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في العراق كتحذير، وهو أمر مقنع بالنسبة إلى معظم الأمريكيين الذين لا يريدون حرباً أخرى مماثلة.

بالنسبة إلى أولئك من بيننا الذين عملوا مع أوباما، لا تشكل الحجة التي قدمها أي مفاجأة. فشكوكه تجاه العمل العسكري واضحة في تشديده على إنهاء الحروب الأمريكية وعدم رغبته في العمل العسكري ضد استخدام الأسلحة الكيميائية السورية في عام ٢٠١٣. وقد لخص وجهة نظره هذه بأفضل وجه في خطاب ألقاه أمام طلاب أكاديمية "ويست بوينت" العسكرية في عام ٢٠١٤ عندما قال: "منذ الحرب العالمية الثانية، لم تنتج بعض الأخطاء، بأعلى التكاليف، التي ارتكبناها عن ضبط النفس، ولكن عن رغبتنا في التسرع في دخول مغامرات عسكرية من دون التفكير في العواقب". ومن ثم، قدم الرئيس الأمريكي الخيار على أنه خياراً حازماً يشمل: قوة عسكرية كما يراها أوباما مع لمسة خفيفة للغاية، تكون أساساً حملة مناهضة لتلك التي يقوم بها تنظيم "القاعدة" والمتمثلة بالتفجيرات. كما يشمل هذا الخيار شن هجمات برية نادرة، ودعم القوات المحلية (مع نجاحات محدودة فقط حتى الآن، مثل ما حصل في الرمادي)، أو العودة إلى الحروب التي شنها الرئيس السابق جورج بوش في أفغانستان والعراق.

وإذا كان هذا الخيار ما بين أوباما وبوش يعكس الواقع، فإن القرار المناسب في ظل ظروف عادية سيكون اختيار نهج أوباما والأمل بأن تؤدي

التدابير غير المباشـــرة والوسطية، على "المدى الطويل" فضلاً عن تشدد الإدارة الأمريكية، إلى القضاء على تنظيم "داعش". ولكن نظراً إلى أن "التيارات الخطيرة" المعترف بها حتى من قبل الرئيس الأمريكـــي، هي تيارات قوية على نحو متزايد، فإن الظروف ليست طبيعية، على الأقل وفـــق التعريف الذي أعطتـــه الولايات المتحدة للكلمـــة بعد "الحرب البـــاردة". وفي تلك الفترة الســـعيدة الفورية، لم تواجه أمريـــكا أي تهديد وجودي، ولم يكن لجيشـــها من منازع، وكانت الهيكلية واســـعة النطاق للأمن العالمي مستقرة على الرغم من التهديـــدات المحلية، والأهم من ذلك كانت جميع التزامات واشـــنطن العسكرية من البوســـنة وصولاً إلى شـــمال العراق تُسمى حروبـــاً اختيارية. وعلى هـــذا النحو، كان لا بد من تبريرها، ليس فقط من خلال إنهاء العنف أو دحر العـــدوان، ولكن من خلال تحقيق الأهداف الاجتماعية والسياسية أيضاً.

وتجلى أوجّ هذا التحســـن المســـلح في تدخلات بوش التي تلت أحداث الحادي عشـــر من أيلول/ سبتمبر في أفغانستان والعراق. فقد أوضح بشكل تام لأولئك المشاركين في الصراعين أن مبرره النهائي لم يكن تغيير النظام فحسب بل "إجراء" تحول مجتمعي، حتى لو تطلب ذلك حملة واسعة النطاق لمكافحـــة التمرد ضد المتمردين الذين لم يقتنعوا بالهيكليات الاجتماعية الأمريكية الصنع.

ويرى أوباما أنه إذا صعّدت الولايات المتحدة من عملياتها ضد تنظيم "الدولة الإسلامية", ولا سيما عن طريق مشـــاركة القوات البرية، ستسير البلاد مرة أخرى في نفس الاتجاه. لكن هذه الحجة تحرّف التوصيات حول استخدام القوات، وتخلط ما بين اســـتخدام القوة الأمريكية لهزيمة خصم يشـــكل خطراً عليها وبين العمليات التي تهدف إلى التعامل مع تبعات هذه الهزيمة.

أولاً، لا تدافع معظـــم الاقتراحات حول القوات البرية الأمريكية عن فكرة إرســـال أعداد كبيرة، بل عن إرســـال قوة خاصـــة للتعامل مع الوضع العسكري المحدد الذي تواجهه الولايات المتحدة مع تنظيم "داعـــش". فكما أن جميع القوات التي تدافـــع الآن ضد تنظيم "الدولة الإســـلامية" هي إقليمية، فهو الأمر بالنســـبة لغالبية القوات التي ستشن الهجمات، حيث ستكون هي الأخرى من المنطقة أيضاً. ولكن من أجل إنجاز مهمة الرئيس الأمريكي في هزيمة تنظيم "داعش", يجب على القوات البرية الضخمة أن تسيطر على أراضي التنظيـــم وتقضي على قواته المنظمة. وتشـــمل أسباب عدم تحقيق القوات البرية المحلية المتحالفة مع الولايات المتحدة في العراق وســـوريا سوى نجاحـــاً محدوداً في مثل هذه العمليات الهجومية، عدم توافق الأهداف السياسية، والروح المعنوية المنخفضة،والقيادةوالأسلحةوالمهاراتالضعيفة، إلى جانب عدم القدرة على مواجهة مقاتلي تنظيم "الدولة الإســـلامية" الصامدين والمسلحين جيداً والذين يتمتعون بخبرة والمســـتعدون للموت من دون وقوع خسائر كبيرة في صفوفهم.

ولهذا السبب يدعو العديد من المعلّقين والنقّاد، بمن فيهم الجنرال المتقاعد جاك كين، إلى إرسال قوة أمريكية بريـــة محدودة تتألف من عدة ألوية (كل

منهـــا مكوّن من ٥٠٠٠ جندي مقاتل، فضلاً عن دعم لوجستي) تكون على أهبة الاســتعداد لتوفير احتياطي نخبوي ســريع يكون مستعداً لتعزيز أي هجوم أو لقيادته في حال التباطــؤ. ولن تكمن مهمتها في تولي مســؤولية القوات المحلية والإقليمية، بل تعزيزها. فكما هو الحال فــي العديد من الصراعات الأخرى، فمثل هذه القوات ستكون بمثابة ركائز لحشد مساهمات قوات حلف شــمال الأطلســي "الناتو" وبعض أفضل القوات المحلية. وتتمتع الوحدات الأمريكية وتشكيلات حلف "الناتو" والقوات المحلية عالية المســتوى بمهارات فــي العمليــات الهجومية بالأســلحة السريعة الحاســمة المجتمعة (المشاة – المدرعــات - المدفعية - الهندســية - الجوية) التي تحلم بهــا معظم القوات الإقليمية المنشــأة والميليشــيات المحلية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة اليوم. وعلى الرغم من أن تنظيم "داعش" يضم ٢٠ - ٣٠ ألف مقاتل وفقاً لمعظم التقديرات، إلا أنهم منتشرون في محيط شبيه بولاية تكساس من حيث الحجــم مقابل مئات الآلاف من القوات المحيطــة بهم. ونظراً إلــى أن المناطق مفتوحة عموماً، ووجود ســيطرة كاملة لقوات الولايات المتحدة والائتلاف جواً، وبُعد المســافات في هذا النزاع، لا يمكن لمختلــف الفصائل المتفرقة أن تدعم بعضها البعض بسرعة.

ومن ثــم، فإن وجود عدة ألويــة أمريكية تتألف من ٥٠٠٠ جندي، ومعــززة بغيرها من قوات حلف "الناتو" من الدرجة الأولى وأعداد متساوية من القوات المحلية التي تلقت أفضل تدريب، من المرجح أنها ستتفوق تقريباً من الناحية العددية، وقوة النيران، والقوة الجوية، والحركة والتنقل، والخدمات اللوجستية، على فصائل تنظيم "الدولة الإسلامية" التي ستواجهها. فحتى الرئيس أوباما وافــق في مؤتمــر صحفي عقده فــي تركيا في تشــرين الأول/نوفمبر على أنــه يمكن للولايات المتحدة القضاء على تنظيم "داعش" بسرعة إذا لجأت إلى القوات البرية الأمريكية. ومن جهته، كرر كارتر هذا الموقف في تصريحه أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في الشهر التالي.

إن طــرح الولايــات المتحــدة للقــوات البرية الأمريكيــة علــى الطاولة ســينعكس من خلال أثرين إيجابيين آخرين على حملة مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية". أولاً، سينهي عبثية المنطق: إذ تؤكد الولايــات المتحدة بأن المعركة لمكافحة تنظيم "داعش" هي حرب خاصة بها، ومع ذلك تطلب من القوات الأخــرى، الأقل قدرة بكثير، أن تعاني من خســائر فادحة من خلال مهاجمتها تنظيــم "الدولة الإســلامية"، في حين لا تخاطر هــي حتى بجندي واحد في ما يتخطى عدداً قليلاً من القوات الخاصة. وهذا ليس ما فعلته الولايات المتحدة في كوريا والكويت وكوسوفو، ومن غير المرجح أن تؤدي مثل هذه المقاربة إلى جذب ما يكفي من القوات الكفوءة المســتعدة للقتال تحت قيادة الولايات المتحدة.

ثانيــاً، إن تشــديد الإدارة الأمريكيــة المتكرر على الأمور التــي لن تقوم بها الولايات المتحدة (وخصوصاً عندما تشير استطلاعات الرأي إلى أن معظم الأمريكيين يريدون أن يشــهدوا عملاً

أمريكياً أكثر عنفاً)، يُظهر للأصدقاء والخصوم على حد سواء أن الرئيس الأمريكي ليس جاداً في مسألة هزيمة تنظيم "داعش". فالحد من الوسائل في أي تدخل عسكري محدد يعطي الانطباع بأن تجنب التكاليف أو الالتزامات هو الذي يشكل الأولوية القصوى بدلاً من المهمة المرجوة. بهذه الطريقة، يُسمح للقيود أن تفرض النتيجة.

ومن أجل تبرير سياسة عدم إرسال قوات برية، استحضر الرئيس الأمريكي تجارب بناء الأمة في إدارة الرئيس السابق بوش، والتي شملت مقتل الآلاف من الجنود وسنوات من التمرد. ولكن هذه الحجة تنطوي على وجهين من العيوب: أولاً، إذا كان أوباما جاداً حول القضاء على تنظيم "الدولة الإسلامية", مع تدخل القوات البرية الأمريكية أو من دونها، سيواجه مشكلة كبيرة في ما بعد تلك المرحلة عندما يصبح التنظيم سرياً. وهذا هو بالضبط ما حدث، ومن دون قوات برية، بعد أن أجبرت الولايات المتحدة السوفييت على الخروج من أفغانستان ودمرت نظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي. باختصار، إن حجة "بناء الأمة" تكون منطقية فقط إذا كان الرئيس حقاً لا ينوي عمل أي شيء أكثر من احتواء تنظيم "داعش" وحلحلته.

ثانياً، من الممكن تجنب ضرورة حل المشاكل التي ستبرز في "المرحلة التالية" من خلال "تدخل" القوات الأمريكية. فعلى الرغم من أن القوات الأمريكية تضيف قدرات هجومية فريدة من نوعها على أي معركة، إلا أن الأولوية الأولى في أي سيناريو يلي المعركة، أي المحافظة على الأراضي، يمكن تحقيقها من خلال القوات البرية المحلية، بدعم من القوات الجوية والخدمات اللوجستية والاستشارة الأمريكية. وكما نشهد اليوم، يتمسك في مواقعه في مواجهة تنظيم "الدولة الإسلامية" مزيج غير متجانس من القوات العراقية من الدرجة الأولى إلى الدرجة الثالثة ومن الميليشيات المتنوعة والشرطة المحلية والعشائر السنية ومجموعات مختلفة من المقاتلين الأكراد مع دعم من الولايات المتحدة، في الوقت الذي يستطيع فيه تنظيم "داعش" إنزال جيش مكون من ٢٠ - ٣٠ ألف مقاتل. ومن ثم، فإن ترتيبات مماثلة ستنجح بالتأكيد ضد ما يتبقى من التنظيم.

ولا بد من الإشارة إلى أن الرأي المضاد لهذه الحجة يقوم على المبدأ المرتبط بوزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول والذي يقول بأنك "إذا كسرت الشيء تدفع ثمنه". لقد انتشرت هذه الفكرة في النقاش قبل غزو العراق. وإذا قررت الولايات المتحدة الدخول في حرب اختيارية عندما كانت هناك خيارات أخرى متاحة، وفي خلال ذلك دمرت دولة كانت توفر الخدمات الأساسية على الأقل لملايين المواطنين، وفقاً للحجة، فلدى الولايات المتحدة التزامات عملية وأخلاقية بالبقاء في البلاد وإصلاح ما خرّبته. ولكن هذا التفكير لا ينطبق ببساطة في حالة تنظيم "الدولة الإسلامية". فمواجهة هذه الجماعة ليست حرباً تختار الولايات المتحدة خوضها، ولكنها حرب ضرورية. إذ إن تدمير ما يسمى

بالدولة، على الرغم من أنه سيخلق فراغاً في الحوكمة في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم "داعش" حالياً، لن يُسفر عن أي التزام أخلاقي بالنسبة للولايات المتحدة للبقاء فيها كقوة محتلة.

إن سيناريو ما بعد التدخل يشمل أكثر بكثير من مجرد تأمين الأراضي، إذ يشمل كذلك توفير إمدادات الإغاثة العاجلة والرعاية الطبية لعدد كبير من السكان، وإرساء الحكم المحلي بسرعة، ودمج المناطق المحررة في هياكل سياسة أكبر، بما في ذلك حكومة بغداد في العراق وأياً كان ما يتأتى عن مفاوضات السلام الدولية في سوريا. يجب أن يتم تغطية جميع هذه الأمور من خلال الدبلوماسية النشطة للتغلب على الدول الإقليمية المفسدة، أو على الأقل لتحييدها، وإشراك المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وتتمتع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، بخبرة واسعة بذلك في أماكن أخرى في الشرق الأوسط والبلقان. وبالتالي، ليست هناك حاجة لأن تلعب الولايات المتحدة دوراً أساسياً في هذا الجهد على المدى الطويل، لا سيما مع وجود القوات، إلا إذا كانت تسعى إلى تحقيق تحول، في مناطق العراق وسوريا حيث سيطر تنظيم "الدولة الإسلامية" في وقت سابق، على غرار الهدف الذي كانت تسعى إليه في العراق ما بين العامين ٢٠١١ و٢٠١٣. ولكن الولايات المتحدة التي تتمتع الآن بحكمة أكبر من تجربتها في العراق من المفترض أن لا تحاول أن تُحدث تحوّلا ديمقراطيا آخر في مجتمع شرق أوسطي في منتصف بيئة العنف السائدة (والتي كانت السبب الحقيقي لبقاء الولايات المتحدة في تلك المنطقة).

عندما تتعامل واشنطن مع "هزيمة تنظيم داعش" و"ما بعد ذلك" كعمليتين منفصلتين، وإن كانتا مرتبطتين، حينئذ يمكن تقييم تكلفة وفوائد استخدام القوات البرية الأمريكية لهزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية" برصانة. ونظراً إلى التكاليف، والخسائر في الأرواح التي لا مفر منها والأمور المجهولة التي ستطرأ عندما تشارك هذه القوات في المواجهة، يبرز دائماً خطرٌ بأن تسوء الأمور. وربما تستطيع الولايات المتحدة تحمّل العيش مع تنظيم "داعش" وتجنب الالتزام المحفوف بالمخاطر في مرحلة أكثر سعادة عندما لا تكون هناك قضية أمنية هامة حقاً. ولكن العالم الآن في عصر آخر، يمكن للولايات المتحدة تذكره للأسف. وخلال الخطاب الذي ألقاه الرئيس أوباما أثناء حصوله على "جائزة نوبل للسلام" لعام ٢٠٠٩، لخص الأمر بطريقة جميلة: "ليست المؤسسات الدولية وحدها... هي التي حققت الاستقرار في العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. وأياً كانت الأخطاء التي ارتكبناها، فإن الحقيقة الواضحة هي أن الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت في ضمان الأمن العالمي لأكثر من ستة عقود بدماء مواطنينا وقوة أسلحتنا". ولم يكن يشير فقط إلى الطائرات من دون طيار والذخائر التي تطلق من على بعد ١٥ ألف قدم، أو فرق القوات الخاصة التي تتألف من ١٢ رجلاً.

رابط المقال: http://goo.gl/pqL5wi

على الولايات المتحدة إرسال قوات برية للقضاء على تنظيم "الدولة الإسلامية"

جيمس جيفري: زميل متميز في زمالة "فيليب سولونز" في معهد واشنطن. شغل سابقاً منصب سفير الولايات المتحدة في تركيا ٢٠٠٨-٢٠١٠، والعراق ٢٠١٠-٢٠١٢

معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى

١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

عرض ومراجعة: مركز الدراسات الاستراتيجية

الهجمات المروعة في باريس، التي جاءت في أعقاب قيام تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش") على الأرجح بتفجير طائرة ركاب روسية في سيناء في خضم الأزمات الناجمة عن الصراعات ذات الصلة التي تدور في العراق وسوريا، تتطلب جواباً على السؤال الآتي: متى تدرك الولايات المتحدة بأنها في حاجة ماسة إلى استخدام القوة العسكرية الحقيقية لهزيمة تهديد تنظيم "الدولة الإسلامية"؟.

بعد مرور ما يقرب من ١٨ شهراً على بدء إدارة أوباما باتخاذ أنصاف الحلول، من الواضح أنه لن تتم هزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية" في غياب قوات برية متنقلة من الدرجة الأولى، تكون مترابطة مع قوة جوية ساحقة. ولا يجب أن تكون تلك القوة البرية كبيرة. على سبيل المثال كانت القوة الأمريكية الرئيسية المهاجمة التي شاركت في أكبر معركة في حرب العراق الثانية في الفلوجة عام ٢٠٠٤، مكونة فقط من سبعة إلى ثمانية كتائب، مع تعزيز ودعم (لوجيستي)، ليصبح عدد أفرادها ٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ جندي. كما لا يجب أن تكون جميعها أمريكية. فبإمكان القوات الفرنسية وغيرها من القوات الغربية التي تمتلك مستوى جيد من الخبرة أن تستكمل القوات الأمريكية، وهو الأمر بالنسبة لنظيراتها من التشكيلات العراقية والسورية الفاعلة. ولكن في غياب قوات برية أمريكية فلن يحدث أي من ذلك، وسوف يحافظ تنظيم "الدولة الإسلامية" على تماسك "دولته"، كما أن هجماته المضادة - وكذلك الاستغلال الإيراني - الروسي لتنظيم "الدولة الإسلامية" لتحقيق أهدافهما العدوانية الخاصة - سيؤدي إلى زعزعة الاستقرار في الكثير من دول أوراسيا، ويعرّض الولايات المتحدة مرة أخرى لهجمات إرهابية واسعة النطاق.

وحقيقة، إنه حتى بعد الهجمات (الإرهابية) في باريس الأسبوع الماضي، فإن الأمر اللافت للنظر هو أن الإدارة الأمريكية ومرشحي الرئاسة الأمريكيين وخبراء من الخارج عموماً، لم يكونوا

قادرين على تقبل هذا الواقع الجديد. وقد حث كل من القائد الأعلى السابق لقوات حلف شمال الأطلسي الأدميرال جيمس ستافريدس وحاكم ولاية أوهايو والشخصية الرائدة المرشح للرئاسة الأمريكية جون كاسيش من الحزب الجمهوري، حلف الناتو على تولّي مسؤولية الحملة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية". كما اقترح مرشحون آخرون من الحزب الجمهوري شن ضربات جوية أكثر فاعلية؛ كما تحدثت المرشحة للرئاسة الأوفر حظاً من الحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون أساساً حول توسيع النسخة الحالية للاستراتيجية الأمريكية لكنها أضافت: "لا يمكن أن تكون معركة أمريكية". وكان السناتور ليندسي غراهام (جمهوري من ولاية جنوب كارولينا) المرشح الوحيد من بين الكثير من مرشحي الرئاسة، قد ضغط من أجل نشر قوات برية أمريكية تقليدية كبيرة.

لماذا لا تحظى عملية عسكرية تقليدية بمناقشة جادة بينما تُعتبر أمراً واضحاً؟. يعود ذلك جزئياً إلى أن شعار الإدارة الأمريكية الحالية هو "عدم وجود حل عسكري لأي شيء" ، وفي الجزء الآخر لأن العديد من الأمريكيين، ناهيك عن حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين (البرلمان البريطاني اختار للتو ألّا يشارك في العمليات الجوية فوق أجواء سوريا)، يعتبرون أن العمليات العسكرية، وخصوصاً العمليات العسكرية البرية، في منطقة الشرق الأوسط تؤدي إلى نتائج عكسية في أحسن الأحوال وكوارث في طور التكوين في أسوأ الأحوال.

وحتى قبل وقوع الهجمات في باريس، أظهرت استطلاعات الرأي أن أغلبية كبيرة من الأمريكيين شعروا بخيبة أمل من جراء قيام الإدارة الأمريكية بحملة ضد تنظيم "داعش"، مدركين بأن التشدد الإسلامي يشكل تهديداً خطيراً، ولكن لا يزال أكثر من النصف من الذين شملهم الاستطلاع يعارضون استخدام القوات البرية الأمريكية.

وقد تم تعزيز هذا التفكير بشكل كبير نتيجة كفاح القوات البرية الأمريكية في حربي العراق وأفغانستان، ولكن جذوره تكمن في التدخلات الفاشلة في الصومال وبيروت، وفي فيتنام بطبيعة الحال.

ولكن، يتجاهل هذا التفكير الحقيقة وراء هذه الإخفاقات. فقد كانت جميعها تدخلات في حروب أهلية أو عمليات لمكافحة التمرد، من خلال نشر قوات أمريكية تقليدية لحل الصراعات الاجتماعية اللامتناهية ولبناء الدول. إن ذلك ليس ما يتطلبه إنهاء سريع للقوة التقليدية ظاهرياً لتنظيم "الدولة الإسلامية".

والانتقاد الثاني هو أن استخدام القوات البرية يتطلب إجابات مقنعة ومفصلة للأسئلة التي ستُطرح في "اليوم التالي" حول كيفية تنظيم المناطق الجغرافية الكبيرة، وتوفير الأمن

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية
الاثنين: ٢٠١٦/٢/٢٩

للسكان المحررين والحفاظ على الأمل من أجل قيام مستقبل أفضل كبديل للتطرف. وهذا صحيح، ولكن مع ذلك فبغض النظر عن كيفية إجابة المرء على تلك الأسئلة، يجب ألا يتضمن الجواب كون القوات الغربية قوة محتلة. فضلاً عن ذلك، ففي حين قد يكون من الصعب الاستدلال على "اليوم التالي"، وأن تنفيذ أي حلول قد يكون مكلفاً، إلا أنه من المرجح أن يكون أسهل وأقل كلفة من التعامل على المدى الطويل مع "دولة" تنظيم "داعش".

وهناك بديل ممكن لحجة أخرى ضد (نشر) قوات برية أمريكية ويتمثل بـ: وجود قوة جوية أمريكية عالية الجهد وجسيمة حقاً، ومشاركة جهد استشاري يكون مرتبطاً بقوات برية محلية، مع قواعد اشتباك أكثر تساهلاً، ونشر قوات "العمليات الخاصة" الأمريكية في مواقع متقدمة. وفي حين تم اتباع هذه المقاربات بصورة ناجحة في أفغانستان في عام ٢٠٠١، وشمال العراق في عام ٢٠٠٣ والبصرة في عام ٢٠٠٨ وقندوز قبل شهر، إلا أنه لم يتم تجربتها حقاً ضد تنظيم "داعش". وتكمن المشكلة في أنه لم يعد لدى الولايات المتحدة متسع من الوقت لمعرفة ما إذا كان بإمكان نجاح هذا النهج الذي هو دون المستوى الأمثل، كما أنه ليس لديها ما يكفي من الشركاء المحليين الفاعلين. فالعناصر الكردية المختلفة، وقوات الأمن العراقية، والقبائل السنية، والميليشيات الشيعية، ومقاتلي المقاومة السورية على الأرض لا يتمتعون بولاء مشترك، والكثير منهم يتحدون بعضهم البعض بقدر مجابهتهم لتنظيم "الدولة الإسلامية". وببساطة لا يمكن للولايات المتحدة حل هذه القضايا في الوقت اللازم لجعل هذه المجموعة القوة الهجومية الأولية.

وأخيراً، فإن حتمية تجنب وقوع خسائر أمريكية عادة ما تنهي النقاشات حول نشر قوات برية. وفي حين، أن القيام بعمليات هجومية واضحة وقصيرة المدى عادة ما تولّد خسائر محدودة نسبياً، إلا أن الحقيقة هي أنه لا أحد يستطيع أن يتنبأ مستويات الضحايا، وأن أية وفيات بسبب العمليات القتالية تشكل مأساة وتنطوي على مخاطر سياسية. على الولايات المتحدة أن تكون أمينة. لقد خلفت الحرب الأهلية السورية الملايين من اللاجئين ومئات الآلاف من القتلى المدنيين. كما أن تنظيم "الدولة الإسلامية" نفسه قد حصد عشرات الآلاف من الأرواح البريئة في المنطقة، ومؤخراً مئات آخرين من أرواح المدنيين في تركيا ومصر ولبنان وفرنسا. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: في أي مرحلة من القتال يؤدي مثل هذا النهر المتزايد من الدماء إلى تبرير المخاطرة بحياة الأمريكيين؟.

رابط المقال: http://goo.gl/EEz9Bz

الاصدارات المقترحة

١ـ النشرة الاستراتيجية اليومية.

٢ ـ التقرير الاستراتيجي الأسبوعي.

٣ ـ التقرير الاستراتيجي الشهري.

٤ ـ (التقرير الاستراتيجي الفصلي) كل ثلاثة أشهر.

٥ ـ التقرير الاستراتيجي السنوي.

٦ـ دراسات وأبحاث ومقالات مترجمة تتعلق بالعراق خاصة.

٧ ـ كتب استراتيجية ملخّصة.

٨ ـ كراسة المتابع الاستراتيجي التي تسلط الضوء على الموضوعات والأحداث العالمية الاستراتيجية الكبرى.

رؤية ورسالة وأهداف مركز الدراسات الاستراتيجية

الرؤية

التميّز والريادة الإقليمية والدولية في البحث والتحليل الاستراتيجي.

الرسالة

الإسهام الفاعل في عملية صنع القرار في العراق عبر دراسات وبحوث عالية الجودة، وتعزيز قدرات التحليل الاستراتيجي وفق معايير تنافسية رفيعة المستوى.

الأهداف

- تطوير الوعي الاستراتيجي لدى العاملين في حلقات القيادة العليا في الدولة؛ لتعزيز قدراتهم في اتخاذ القرار.
- تعزيز قدرة التنبؤ بالأحداث وفق معيار أكاديمي متميز؛ لمواجهة التحديات الاستراتيجية على اختلاف أشكالها.
- إعداد كوادر علمية عالية المهارة في البحث والتحليل الاستراتيجي.
- بناء جسور التعاون وتبادل المعلومات مع مراكز اتخاذ القرار الحكومي ومراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية داخل العراق وخارجه.
- إيجاد بيئة أكاديمية عالية الجودة يلتقي فيها خبراء التحليل الاستراتيجي من داخل العراق وخارجه؛ لتطوير مناهج البحث الاستراتيجي وتبادل الخبرات في مختلف القضايا وبما يعزز مسار الأمن والسلم الدوليين.
- إعداد دراسات وبحوث متميزة تسهم في تعزيز مسيرة البحث العلمي الأكاديمي في جامعة كربلاء وبما يحقق لها مرتبة متقدمة في معيار الجودة العالمية.

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء